



المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإدارية
مركز البحوث

**دور سعر الفائدة في
اقتصاديات الدول الإسلامية
وامكانية إلفانه كخطوة نحو تحقيق اقتصاد إسلامي**

الدكتور
مختار محمد متولي

الرياض
ربيع الآخر ١٤٠٤ هـ
يناير ١٩٨٤ م



دور سعر الفائدة في

اقتصاديات الدول الاسلامية

وامكانية الغائه كخطوة نحو تحقيق اقتصاد اسلامي

دكتور

مختار محمد متولى

الرياض

ربيع الثاني ١٤٠٤هـ

يناير ١٩٨٤م

مطابع جامعة الملك سعود



(فهرست)

| صفحة | | |
|------|--|--------------|
| ١ | مقدمة | الفصل الاول |
| ٣ | خلو الاقتصاد الاسلامي من الربا | الفصل الثاني |
| ٦ | هل من مبرر اقتصادي للفائدة (أو الربا) ؟ | الفصل الثالث |
| ١٢ | أثر سعر الفائدة على الطلب على النقود في الدول الاسلامية | الفصل الرابع |
| ٣٥ | أثر سعر الفائدة على الاستثمار في الدول الاسلامية | الفصل الخامس |
| ٤٧ | امكانية الغاء الفائدة في الدول الاسلامية | الفصل السادس |
| ٥٥ | الخلاصة | الفصل السابع |

(١) مقدمة

يتجه الفكر الاقتصادي الحديث تدريجيا في الدول الاسلامية الي أن النمو الاقتصادي بطريقة تضمن تحقيق الرفاهية المنشودة انما يكمن في تحويل اقتصادياتها الي اقتصاديات اسلامية تقوم علي أحكام الشريعة الاسلامية .

ولكن يبدو أن هناك قلقا وخوفا وربما عدم ثقة في امكانية وكيفية تحقيق هذا التحويل وخاصة بعد أن تعقدت العلاقات الاقتصادية واتبعت انماطا بعدت أكثر وأكثر عن ركائز الاقتصاد الاسلامي ، وربما يعذر المسئولين لحد ما عن موقفهم حيث أن الاقتصاديين لم يقدموا لهم قدرا كافيا من الدراسات القائمة علي أسلوب البحث العلمي وخاصة الاسلوب الاحصائي الرياضي المبني علي الاستقصاء المفسر للحقائق والتحليل المنعمق للبيانات التي تمس الحياة الواقعية .

ويحاول هذا البحث أن يقدم مساهمة متواضعة في هذا المجال ، فيهدف الباحث الي استخدام اسلوب التحليل الاحصائي في تقييم الدور الذي يلعبه سعر الفائدة حاليا في اقتصاديات الدول الاسلامية ، وبناءا علي نتائج التحليل سوف تتحدد مدى امكانية الغاء الربا في هذه الدول كخطوة لتحقيق هذا الاقتصاد الاسلامي المنشود .

يقوم البحث ببناء عدد من النماذج القياسية الساكنة والحركية التي تعكس علاقة سعر الفائدة بالتغيرات الاقتصادية الاخرى في أسواق النقد والسلع ثم يستخدم معادلات الانحدار في اختبار هذه النماذج وفي تحديد الاهمية النسبية لسعر الفائدة .

ولما كان الاسلوب الرياضي القياسي المتبع في هذا البحث ذو أهمية قصوى في تقييم نتائجه فقد أجرى الباحث تحليلا مقارنا بين الدول الاسلامية وغير الاسلامية ، وحيث أن الهدف هو تحديد سلوك الافراد بالنسبة لتغيرات سعر

الفائدة ، وحتى لا أتهم بأن ما وصلت اليه من نتائج انما يعكس آثار متغيرات أخرى كمرحلة النمو الاقتصادي أو مستوى المعيشة أو حجم الدولة أو الهيكل الاقتصادي . . الخ ، فقد قمت بتطبيق نفس النماذج القياسية على احصائيات دول غير اسلامية في مراحل نمو شبيهة بتلك الخاصة بالدول الاسلامية ذات مستوى معيشي وهيكل اقتصادي مشابه للدول الاسلامية ، كما أنني طبقت ذلك التحليل على جميع الدول الاسلامية التي توافرت عنها بيانات احصائية وذلك حتي لا اتهم بأنني اخترت عينة منحازة ، وأيضاً طبقت التحليل المقارن على كافة الدول النامية التي توافرت عنها نفس البيانات لتكون المقارنة سليمة .

ولما كانت ركائز الاقتصاد الاسلامي مدروسة ومعروفة وتتملاء صفحات منشورة بلغات مختلفة ، ونفس الشيء يقال عن وضع " الربا " في الاسلام ، فسوف لا يتطرق البحث الى هذه الموضوعات باسهاب وانما سوف يركز على ما هو جديد .

وينقسم البحث الي سبعة فصول ، فسوف أستعرض هذه المقدمة وبايجاز تام أحكام الشريعة الاسلامية بخصوص الربا وأعرض في الفصل الثالث الى ما اذا كان هناك مبررات حقيقية للفائدة (أو الربا) ، أما الفصلين الرابع والخامس فيحتويان على جوهر البحث حيث يستعرضا التحليل الرياضي والقياسي لدوال الطلب على النقود والاستثمار في محاولة لتقييم الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في اقتصاديات الدول الاسلامية المعاصرة ، ويقدم الفصل السادس اقتراحات وآراء تتعلق بأداء اقتصاديات الدول الاسلامية في ضوء ما توصلت اليه نتائج معادلات الانحدار بخصوص أهمية سعر الفائدة ، وأخيراً يعطي الفصل الثامن خلاصة البحث .

وأود أن أتقدم بالشكر الي زملائي بقسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود الذين تكرموا بتقديم اقتراحات بناءة أدت الي تحسين البحث ، وبالطبع فان أي خطأ متبقي يكون من مسئوليتي .

وأسأل الله التوفيق

(٢) خلو الاقتصاد الاسلامي من الربا

يحرم الاسلام الربا بكافة أنواعه ولاى غرض سواء كان خاصا بقروض استهلاكية أو إنتاجية أو كان خاصا بقروض لافراد أو منشآت أو حكومات أو أى هيئة . فقال تعالى :

" الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا : انما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم .
(البقرة ٢٧٥ ، ٢٧٦)

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لاتظلمون ولا تظلمون ، وان كانوا ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وان تصدقوا خير لکم ان كنتم تعلمون ، واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ثم توفى كل نفس ماكسبت وهم لا يظلمون "

(البقرة ٢٧٨ - ٢٨١)

" يا أيها الذين آمنوا لاتأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ، واتقوا الله لعلکم تفلحون واتقوا النار التى أعدت للكافرين وأطيعوا الله والرسول لعلکم ترحمون "

(آل عمران ١٣٠ - ١٣٢)

" وما أتيتم من ربا ليربوا فى أموال الناس فلا يربوا عند الله وما أتيتم من زكاة تزيدون وجه الله فأولئك هم المضعفون "

(الروم ٣٩)

ويقول (ص) فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال : " اجتنبوا السبع الموبقات " قالوا : وما هن يارسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل الربا وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات " (رواه البخارى ومسلم) •

عن أبي سعيد الخدرى : أن النبي (ص) قال : لإتبعوا الدرهم بالدرهمين فاني أخاف عليكم الرصاء " أى الربا •

عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله (ص) : الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الامثال فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد " • (رواه أحمد ومسلم وغيرهم)

وعن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله (ص) : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا يمثل يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الاخذ والمعطي فيه سواء " (رواه البخارى وأحمد ومسلم)

يتضح مما سبق أن حكم الشريعة واضحا تماما بخصوص الربا ، ويعتبر الغناء الربا (أو الفائدة) شرطا أساسيا لتحقيق الاقتصاد الاسلامي •

ولم يكن الاسلام أول من حرم الربا فالكثير من المفكرين القدماء نادوا بالغائه (١) ، فقد كان من المعروف عن الفيلسوف المصرى الفرعونى (سولون) شدة

(١) راجع سعيد مرطان : " مذكرات فى الاقتصاد الاسلامي ، كلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود ، لتفاصيل أكثر فى هذا الموضوع •

مطالبته بوجوب الغاء الربا كأحد وسائل الإصلاح الاقتصادي ، وقد حرم الربا في اليهودية تحريما قاطعا ومما قيل في أسفارهم " لاتقرض أخاك بربا فضة أو بأى شيء مما يقرض ربا " ، ويعتقد سعيد مرطان أن اليهود فسروا الاخ بمن كان يهوديا وبالتالي قصروا التحريم على التعامل فيما بينهم واعتبر أرسطوا الربا أحقر أنواع الكسب (٢) ، وشاركه في الرأي بالتو (٣) وأدخل الرومان قيودا شديدة علي الحد الاعلي لسعر الفائدة (٤) ، وحرمت المسيحية الربا تحريما قاطعا ، كما أنها دعت الى ترك أصل القرض للمقترض .

Aristotle, Politics., Book 1, Chapter 4., Translated by Benjamin (٢)
Jowett, Oxford Clarendon Press, London, 1960.

Plato., Laws., Book V., Manchester University Press, (٣)
Manchester, 1921.

Lewis Henry, History of Economic Thought, Macmillan, (٤)
New York, 1920.

(٣) هل من مبرر اقتصادي للفائدة (أو الربا) ؟

ظهرت كثيرا من النظريات التي تحاول تبرير الفائدة ، ويمكن تقسيم هذه النظريات الي مجموعتين : نظريات بحثه ، نظريات نقدية ، وتحتوى المجموعة الاولى النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة ، نظرية الحرمان ، نظرية الانتاجية والنظرية النمساوية ، أما النظريات النقدية فتشمل الاموال المعدة للاقراض ، ونظرية كينز فى سعر الفائدة .

وطبقا لكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو يتم تجميع رأس المال النقدى نتيجة للحرمان ، ولكن لا يحدث الحرمان الا لو كان هناك عائدا للتضحية وعليه فانه يمكن تعريف الفائدة بأنها العائد الذى يحفز علي الادخار (٥) .

الا أن هذا التحليل غير مقنع لاسباب عديدة :

أولا : لا يقوم كل مدخر باقراض مدخراته ، وعليه فان البعض يدخر دون أن يستلم أى عائد علي مدخراته .

ثانيا : قد يستلم الفرد عائدا باقراضه مالا لم ينتج عن ادخاره (مالا موروثا مثلا) .

ثالثا : ان معظم المدخرات في المجتمعات الحديثة هي مدخرات شركات وليست نتيجة الحرمان .

رابعا : ان البيوك لا تضحي حينما تخلق النقود وتحصل على ربا من وراء اقراض هذه النقود .

وقد أحل مارشال كلمة " الانتظار " محل " الحرمان " وافترض أن سعر الفائدة بتحدد بنقطة تقاطع منحني الطلب على المدخرات أو الادخار ، مع منحني عرض المدخرات (٦) ، فالفائدة في نظره هي عائد الانتظار أو الادخار ، فسعر الفائدة يحقق التوازن بين الطلب على المدخرات للاستثمار وبين عرض المدخرات فإذا زاد عرض المدخرات على الطلب نقص سعر الفائدة مما يزيد من الاستثمار ويقلل من الادخار حتي يتحقق التوازن ، والعكس لو كان الاستثمار أكبر من الادخار .

وينطبق ماورد من نقد ضد آدم سميث وريكارد وعلى تحليل مارشال ، هذا بالإضافة الى أنه من المبادئ المعروفة الان أن تغيرات الدخل وليس تغيرات سعر الفائدة هي التي تحقق التوازن بين الادخار والاستثمار ، كما أن الدوافع وراء الادخار معقدة ، فقد لايتأثر الادخار الا تأثيرا طفيفا بتغيرات سعر الفائدة ، أيضا لاتؤدى زيادة الادخار بالضرورة الي زيادة الاستثمار ، بالإضافة الي ذلك فان الاستثمار قد لايتأثر بتغيرات سعر الفائدة ، ففي فترات الكساد لا يوءدى انخفاض سعر الفائدة الي تشجيع الاستثمار .

أما أصحاب النظرية الانتاجية فيرون أن رأس المال منتج وأن هذه الانتاجية هي المبرر لوجود الفائدة (٧) ولكن هذه النظرية يعترها الكثير من العيوب ، فأولا : إذا زادت انتاجية السلع الرأسمالية فان هذا قد يوءدى الي تخفيض أثمان هذه المنتجات وهذا التخفيض في الاثمان قد يكون بدرجة من الكبر بحيث تصبح الفائدة سالبة . ثانيا : تعجز هذه النظرية عن تبرير دفع الفائدة على القروض التي تستخدم لشراء السلع الاستهلاكية . ثالثا : أن النظرية الحديدية لسعر الفائدة التي تعتبر أكثر نظريات الانتاجية قبولا تستطيع فقط أن تجد تبريرا لربع السلع

A. Marshall., Principles of Economics., 8th ed., Macmillan, (٦)
London, 1961.

Bohm-Bawerk; The Positive Theory of Capital, Translated by (٧)
W.Smart, Kelly & MacMillan: New York, 1957

الرأسمالية وليس لسعر الفائدة، فحينما تحاول هذه النظرية تبرير سعر الفائدة فإنها تقع فى دائرة مفرغة : فحساب سعر الفائدة نحتاج الى معرفة قيمة الاصل الرأسمالي نفسه ، فهذه القيمة تتوقف على قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة ، فاذا أعطينا قيمة الانتاج فاننا نحتاج الى معرفة سعر الفائدة لتحديد قيمة الاصل . ورابعا : فان النظرية لاتعطي تفسيراً لاستحقاق الفائدة فى تلك الحالات التي يعاني فيها المقترض خسارة على رأس المال المستخدم .

طبقاً للمدرسة السويدية فى سعر الفائدة ، يفضل الافراد السلع الحاضرة على السلع المستقبلية من نفس النوع والعدد ، فالفائدة تدفع طبقاً لهذه النظرية (التي تعرف باسم نظرية التفصيل الزمني) لان المنفعة الحدية للسلع الحاضرة تزيد على تلك للسلع المستقبلية .

ويمكن القول أن الاساس النفسي الذي تبني عليه هذه النظرية أساساً خاطئاً . فأولاً : يدخر معظم الافراد للمستقبل لانهم يعتقدون أن حاجاتهم المستقبلية (التعليم ، الزواج ، الشيخوخة ... الخ) تزيد أهمية عن حاجاتهم الحالية . وثانياً : أن معظم النشاطات المتعلقة بالاستحواذ على الثروات إنما تكمن فى التباهي الشخصي وفى المركز الاجتماعي . ثالثاً : تشبه هذه النظرية لحد كبير تلك الخاصة بالحرمان والتي سبق هدمها .

أما النظريات النقدية لسعر الفائدة فإنها لاتتعرض لتبرير الفائدة بقدر انشغالها بكيفية تحديد سعر الفائدة ، وطبقاً لنظرية الاموال المعدة للاقراض يتحدد سعر الفائدة بالطلب على وبعرض أموال الائتمان (٨) فسعر الفائدة طبقاً لهذه النظرية

Beril Ohlin., "Some Notes on the Stockholm Theory of Savings (٨) and Investment" Economic Journal, Vol. 47, pp.241-9

هو ثمن الائتمان ، ويرى الاقتصادى ليرنر أن سعر الفائدة هو الثمن الذى يحقق التعادل بين عرض الائتمان (أو الادخار مضافا الى الزيادة الصافية في كمية النقود في أى فترة) والطلب على الائتمان (أو الاستثمار مضافا اليه كمية الاكتناز الصافي (٩) وعليه فان هذه النظرية عبارة عن خليط من " رصيد " و " تيار " A mixture of stock and flow وطبقا لكيوز فان سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحته لاعلاقة لها بالادخار أو الاستثمار ، فالفائدة ليست العائد على الادخار أو عدم الانفاق انما هي ثمن اقراض النقود ، فهي عائد التضحية بالسيولة النقدية ، وسعر الفائدة هو الثمن الذى يحقق التوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقد سائل وبين كمية النقود المتوافرة (١٠) وبمعنى آخر فانه طبقا لكيوز تعتبر الفائدة هي عائد التضحية بالانفاق والاحتفاظ بالنقود في شكل سائل .

ولكن كما سبق وقلنا فان تبرير سعر الفائدة هذا غير مقنع حيث أن معظم الاموال المقرضة في المجتمعات الحديثة ليست من امتناع الافراد عن الانفاق وانما تنتج عن خلق البنوك (المؤسسات المالية الاخرى) للنقود .

الآن كينز يحاول تبرير الحصول على فائدة من ناحية أخرى وهي المضاربة (او المقامرة) فى أسواق الاوراق المالية ، فقد شرح كينز تبريره هذا بادخال ما أسماه " الطلب على النقود لدوافع المضاربات " وعرف هذا بأنه محاولة الحصول على عائد عن طريق تخمين مايكنه المستقبل . فببؤجل الافراد شراء السندات اذا توقعوا ارتفاع سعر الفائدة (أى اذا توقعوا انخفاض فى سعر السندات) ، فمن

A.P. Lerner., "Alternative Formulations of the Theory of Interest" Economic Journal., June 1938, pp. 211-230. (٩)

J.M. Keynes., The General Theory of Employment, Interest and Money, Harcourt Brace and Company, London, 1936. (١٠)

احتفظ بنقده سائل يستطيع الان أن يشتري سندات ويحقق أرباحا ، فالمضارب الذي يتوقع ارتفاعا في سعر المستندات (أى انخفاضا في سعر الفائدة) يأمل فى أن يربح اذا ما اقترض نقودا الان واشترى سندات لبيعها مستقبلا بسعر أعلى .

ولما كان هذا النوع من المضاربات (أو المقامرات) محرم فى الاسلام ، فانه من غير المتوقع أن يسلك المسلم الملتزم السلوك الذى يصفه كينز .

فيقول الله تعالى " يستلونك عن الخمر والميسر ، قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما ويستلونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الايات لعلكم تفكرون " (البقرة ٢١٩) .

كما يقول تعالى " يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " (المائدة ٩٠) .

ويتفق المفسرون على أن " الميسر " لا يقتصر فقط على أنواع المقامرات التقليدية (كلعب الورق مثلا) وانما يشمل أيضا المقامرات فى أسواق الاوراق المالية التى ذكرها كينز والتى تكون الاساس للطلب على النقود بغرض المضاربات .

يتضح من التحليل السابق أن الاقتصاديين المعاصرين قد وضعوا ثقتهم فى تحليل كينز الخاص بالطلب على النقود لدافع المضاربات لتبرير الفائدة ، ولكن يبدو أن الافتراض الضمني الذى يحيط بهذا التحليل لم يحظى بدراسة وافرة من قبل الاقتصاديين ، فكينز يفترض أن الافراد يسعون الي اغتنام الفرص عن طريق المضاربة فى أسواق الاوراق المالية باحلال السندات محل النقد والعكس (حسبما يرى المضارب مصلحته) ، وعليه فانه طبقا لكينز يكون الطلب على النقود (بدافع المضاربات) دالة لسعر الفائدة (١١) أو :

(١١) هناك بالطبع مضاربات فى أسواق السلع الحقيقية ولايؤثر سعر الفائدة بالضرورة عليها .

$$M_s = f(r) \quad \bullet \bullet \quad (1)$$

حيث $M_s =$ الطلب علي النقود لدافع المضاربات
 $r =$ سعر الفائدة

ولكن من الواضح أن هذه الدالة تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية •
فكما رأينا ، لايجوز للمسلم أن يتعامل بربا (فائدة) كما لايجوز له أن يقامر ،
فما هو مدى قوة تأثير سعر الفائدة علي الطلب علي النقود في الدول الاسلامية ؟
بمعني آخر هل ينطبق التحليل الكينزي علي الدول الاسلامية ؟

سوف أستخدام التحليل الاحصائي ومعادلات الانحدار للاجابة علي

• هذا السؤال

(٤) أثر سعر الفائدة علي الطلب على النقود في الدول الاسلامية

طبقا للتحليل الاقتصادي المعاصر يوءثر سعر الفائدة في أى اقتصاد عن طريق الدور الذى يلعبه في سوق النقد وفي سوق السلع ، وسوف أتناول في هذا الفصل تحليلا لاهمية سعر الفائدة في سوق النقد وأخصص الفصل الثاني لدراسة تأثيره في سوق السلع .

ان أهمية سعر الفائدة التي تعطي للسياسة النقدية قوتها انما تكمن في مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، وطبقا للتحليل الكينزى يتوقف الطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط علي تغيرات الدخل بينما يتوقف الطلب علي النقود بدافع المضاربات علي تغيرات سعر الفائدة ، وعليه فان دالة التفضيل النقدي يمكن التعبير عنها رياضيا كالاتي :

$$M_D = M_D (r , Y) \quad (2)$$

حيث : M_D = الطلب على النقود
 r = سعر الفائدة
 Y = الدخل

لاختيار الدالة (2) باستخدام أدوات التحليل القياسي قمت ببناء النموذجين الاتيين :

$$\ln \left(\frac{M_D}{P} \right)_t = a_0 + a_1 \ln (\bar{Y})_t + a_2 \ln (r)_t + a_3 \ln \left(\frac{M_D}{P} \right)_{t-1} + u \quad (3)$$

$$\ln \left(\frac{M_D}{P} \right)_t = b_0 + b_1 \ln (\bar{Y})_t + b_2 \ln (r)_t + b_3 \ln \left(\frac{M_D}{P} \right)_{t-1} + v \quad (4)$$

حيث M_D = الطلب علي الاوراق النقدية (والنقود المعدنية)
والودائع الجارية (أى الطلب علي كمية النقود المعروضة المعروفة باسم M_1) .

M_d = الطلب على الاوراق النقدية (والنقود المعدنية) والودائع الجارية والودائع الاستثمارية أو الزمنية (أى الطلب على كمية النقود المعروضة المعروفة باسم M_2) .

p = المستوى العام للاسعار
 Y = القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي
 r = سعر الفائدة

معاملات ثابتة = $a_0 ; a_1 ; a_2 ; a_3 ; b_0 ; b_1 ; b_2 ; b_3$
أخطاء الانحدار = u, v
الزمن = t

هذا وقت أفترض أن هناك توازنا في سوق النقد : أى أن الكمية المطلوبة تساوى الكمية المطروحة (المعروضة) من النقود .

ويتميز النموذجان (3) ، (4) بأنهما حركيان Dynamics

فالمتغيران $(-\frac{M_d}{p})_{t-1}$ ، $(-\frac{M_d}{p})_{t-1}$ يمثلان " محول كويك " Koyck

Transformation ويعطيان للنموذجين الصفة الحركية ويوضحان أن الدخل المستخدم هو الدخل الدائم The Permanent Income كما أن هذا المحول يلخص أثر المتغيرات الأخرى ويعكس عملية التوفيق أو التكيف (١٢) The adjustment process

(١٢) قمت أيضا باختبار النموذجين الاتيين ولكن لم أحصل علي نتائج احصائية

أفضل . $(-\frac{M_d}{p})_t = c_0 + c_1 Y_t + c_2 r_t + c_3 (-\frac{M_d}{p})_{t-1} + w$

$(-\frac{M_d}{pY})_t = g_0 + g_1 (-\frac{1}{r})_t + z$

وتمثل المعاملات a_2 ، b_2 مرونة الطلب بالنسبة لسعر الفائدة حيث أن :

$$a_2 = \ln \left(\frac{M_d}{p} \right)_t / \ln (r)_t \quad (5)$$

$$b_2 = \ln \left(\frac{M_d}{p} \right)_t / \ln (r)_t \quad (6)$$

هذا ونتوقع أن تكون اشارات المعاملات كالآتي :

$$a_1 > 0 ; a_2 > 0 ; 0 < a_3 < 1 ; b_1 > 0 ; b_2 > 0 ; 0 < b_3 < 1.$$

وقد استخدمت في التحليل الاحصائي البيانات الواردة في :

I.M. F., International Financial Statistics, 1983, Yearbook.

وقد استخدمت البيانات الخاصة بالنتاج الاجمالي المحلي مقاسا بأسعار ثابتة لتمثيل المتغير Y واستخدمت البيانات الخاصة بسعر الخصم Discount rate لتمثيل سعر الفائدة (١٣) ، ومما يوءف له عدم توافر بيانات عن ممثلات أخرى لسعر الفائدة (مثل سعر خصم السندات الحكومية وسعر الاموال المقترضة لفترة قصيرة بالنسبة لمعظم الدول ، وفي حالة توافر مثل هذه البيانات لن نتوقع أن يكون لاستخدامها أى تأثير يذكر علي النتائج فالمعروف أن الاسعار المختلفة لسعر الفائدة ذو علاقة طردية قوة ببعضها البعض ، وقد استخدمت الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك المعروف باسم C.P.I. أو The Consumer Price Index في تمثيل المتغير p أما المتغيران M_d , M_d فقد سبق أن أشرت الى البيانات التي تمثلها مع افتراض التوازن في سوق النقد .

(١٣) تعرف الاحصائيات الدولية هذا السعر بأنه :

“ The rate at which the monetary authority lends or discounts eligible paper for deposit money banks”

وقد طبقت التحليل علي كافة الدول الاسلامية التي توافرت عنها البيانات وقد اعتبرت دولة اسلامية تلك التي يكون سكانها المسلمين أكثر من ٧٠٪ من جملة السكان ، وقد نجحت في تطبيق التحليل الاحصائي علي ١٢ دولة فقط حيث أن عددا كبيرا من الدول الاسلامية لاتنشر أي بيانات عن سعر الفائدة .

يعطي الجدول رقم (١) معادلات الانحدار المستنتجة بالنسبة لدوال الطلب علي النقود في الدول الاسلامية التي توافرت عنها البيانات المطلوبة وتشير n الي عدد المفردات ، S.E. الي الخطأ المعياري للانحدار ، R^2 الي معامل الارتباط المتعدد المصحح بعد الاخذ في الاعتبار عدد درجات الحرية أي :
 R^2 adjusted for the number of degrees of freedom

ويشير المعامل "h" الي مقياس Durbin الخاص بالارتباط التلقائي التسلسلي Serial Correlation حينما يكون المتغير التابع المتباطيء واحد من المتغيرات المستقلة ، وتوضح الارقام داخل الاقواس تحت كل معامل من معاملات الانحدار قيمة "t" بالنسبة لهذا المعامل . وقد رمزنا بالرمز * لقيم "t" ذو الاهمية الاحصائية علي مستوى ٥٪ علي الاقل
 Statistical significant at least the 5 per cent level of significance.

ورمزنا بالرمز * * لقيم "t" ذو الاهمية الاحصائية علي مستوى ١٠٪ علي الاقل .

هذا وفي تلك الحالات التي نتج عن استخدام معامل "كويك" مشكلة ارتباط خطي متعدد Multicollinearity اكتفيت باستخدام النموذجين :

$$\ln \left(\frac{M_d}{P_{M_d}} \right)_t = k_0 + k_1 \ln (\bar{Y})_t + k_2 \ln (r)_t + e \quad (7)$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = q_0 + q_1 \ln (\bar{Y})_t + q_2 \ln (r)_t + s \quad (8)$$

حيث تمثل المتغيرات ماسبق أن ذكرناه وحيث e و s يمثلان اخطاء الانحدار . ويعبر المعاملان k_2 ، q_2 في هذه الحالة عن مرونة الطلب علي النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، وبالطبع فانه عند تطبيق هذين النموذجين الاخرين فان مقياس الارتباط التسلسلي Serial correlation يكون احصاء D.W. وليس "h" كما هو الحال عند استخدام المتغيرات المتباطئة .

يتضح من معادلات الانحدار الواردة في الجدول رقم (١) :

أ - أن دوال الطلب علي النقود في الدول الاسلامية تمثلها المتغيرات المختارة والنماذج المقاسة بـ فقيمة R^{-2} تزيد علي ٩٠ ر٠ في معظم هذه الدول كما أن قيم F كلها ذات أهمية احصائية علي مستوى ١٪ من الاهمية .

ب - أن احصائيات D.W. ، "h" تشير بصفة عامة الي أنه لا توجد مشكلة ارتباط تسلسلي Serial Correlation

ج - أن معامل كويك موجبا في كل الحالات وأقل من الواحد الصحيح مما يدل علي حسن القياس .

هذا وتشير معادلات الانحدار في الجدول (١) الي ثلاث نتائج هامة هي :

١ - أن الطلب علي النقود في الدول الاسلامية يتأثر بصورة واضحة بتغيرات الدخل أي أن دافعي المعاملات والاحتياط للاحتفاظ بالنقود يسيطرون علي تصرفات الافراد المسلمين بخصوص احتفاظهم بالنقد في شكل سائل .

٢ - يتضح من الاهمية الاحصائية للمعامل $(-\frac{M_d}{p})_{t-1}$ والمعامل $(\frac{M_d}{p})_{t-1}$

أن الثروة متغير هام في تحديد دالة الطلب علي النقود في الدول الاسلامية كما أن الدخل الملائم لقياس هذا الطلب هو الدخل الدائم .

٣ - يتضح من معادلات الانحدار أن الطلب علي النقود في الدول الاسلامية لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة ، فمعاملات المتغير $(x)_t$ عديمة الاهمية الاحصائية حتى علي مستوى ١٠٪ .

جدول رقم (١)
معادلات الانحدار لدوال الطلب على النقود
في عدد من الدول الاسلامية

الاردن : (عام ١٩٧٠ - ١٩٨٢)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -4.513^* + 0.892 \ln (\bar{Y})_t^* + 0.076 \ln (r)_t$$

(-10.093) (4.514) (0.121)

$n = 13$; S.E. = 0.069 ; $\bar{R}^2 = 0.943$; F = 99.6 ; D.W.=1.029

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -7.107^* + 1.411 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.181 \ln (r)_t$$

(-13.779) (6.196) (-0.249)

$n = 13$; S.E. = 0.079 ; $\bar{R}^2 = 0.964$; F = 163.3 ; D.W.=1.126

المغرب : (عام ١٩٥٩ - ١٩٨٠)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -3.451^* + 1.712 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.307 \ln (r)_t$$

(-17.984) (18.484) (-1.708)

$n = 22$; S.E. = 0.064 ; $\bar{R}^2 = 0.980$; F = 526.7 ; D.W. = 1.229

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -3.627^* + 1.714 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.116 \ln (r)_t$$

(-17.904) (17.522) (-0.622)

$n = 22$; S.E. = 0.068 ; $\bar{R}^2 = 0.981$; F = 524.7 ; D.W. = 1.207

تابع جدول رقم (١)

بنجلاديش : (عام ١٩٧٥ - ١٩٨٢)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = - 8.423^* + 2.369 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.329 \ln (r)_t$$

(-4.037) (4.080) (-0.707)

$$n = 8 ; S.E. = 0.077 ; \bar{R}^2 = 0.904 ; F = 34.0 ; D.W. = 3.091$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = - 9.138^* + 2.639 \ln (Y)_t^{-*} - 0.324 \ln (r)_t$$

(-6.847) (7.081) (-1.088)

$$n = 8 ; S.E. = 0.049 ; \bar{R}^2 = 0.968 ; F = 106.7 . D.W. = 3.240$$

تونس : (عام ١٩٦١ - ١٩٨١)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = - 0.570^{**} + 1.321 \ln (\bar{Y})_t^* + 0.80 \ln (r)_t$$

(-2.074) (4.427) (0.556)

$$+ 0.444 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}$$

(1.759)

$$n = 21 ; S.E. = 0.075 . \bar{R}^2 = 0.991 ; F = 708.6 ; "h" = 2.163$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.475^* + 0.833 \ln (\bar{Y})_t^* + 0.039 \ln (r)_t$$

(3.290) (3.894) (0.403)

$$+ 0.427 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}$$

(2.764)

$$n = 21 ; S.E. = 0.047 ; \bar{R}^2 = 0.994 ; F = 1122.6 ; "h" = 2.807$$

تابع جدول رقم (۱)

ایران : (۱۹۶۸ - ۱۹۷۷)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = - 2.987^* + 1.701 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.374 \ln (r)_t$$

(-4.229) (13.892) (-0.926)

$n = 10$; S.E. = .088 ; $\bar{R}^2 = 0.965$; $F = 126.4$; D.W. 0.771

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = - 3.138^* + 2.029 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.490 \ln (r)_t$$

(-3.489) (13.012) (-0.954)

$n = 10$; S.E. = 0.112 ; $\bar{R}^2 = 0.960$. $F = 110.1$; D.W = 0.676

پاکستان : (عام ۱۹۷۰ - ۱۹۸۲)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = - 0.712^* + 0.653 \ln (\bar{Y})_t^{**} - 0.288 \ln (r)_t$$

(-0.752) (2.069) (-1.438)

$$+ 0.478 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^{**}$$

(1.977)

$n = 13$; S.E. = 0.095 . $\bar{R}^2 = 0.682$; $F = 8.85$; "h" = 1.989

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = - 0.973 + 0.775 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.332 \ln (r)_t$$

(-1.087) (2.389) (-1.664)

$$+ 0.456 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}$$

(1.991)

$n = 13$; S.E. = 0.090 ; $\bar{R}^2 = 0.759$; $F = 12.53$; "h" = 1.970

تابع جدول رقم (١)

سوريا : (١٩٥٨ - ١٩٨١)

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = -2.727^* + 1.429 \ln (Y)_t^* - 0.061 \ln (r)_t$$

(-8.557) (20.506) (-0.239)

n = 24 ; S.E. = 0.133 ; $\bar{R}^{-2} = 0.966$; F = 325.7 ; D.W. = 2.781

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = -2.674^* + 1.495 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.090 \ln (r)_t$$

(-8.593) (21.323) (-0.360)

n = 24 ; S.E. = 0.130 ; $\bar{R}^{-2} = 0.968$; F = 350.0 ; D.W. = 1.227

ليبيا : (١٩٦٥ - ١٩٧٧)

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = 5.108 + 2.061 \ln (\bar{Y})_t^* - 3.643 \ln (r)_t$$

(0.275) (9.447) (-0.318)

n = 13 ; S.E. = 0.272 ; $\bar{R}^{-2} = 0.898$; F = 53.7 ; D.W. = 2.370

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = 4.438 + 2.218 \ln (\bar{Y})_t^* - 3.112 \ln (r)_t$$

n = 13 ; S.E. = 0.341 ; $\bar{R}^{-2} = 0.865$. F = 39.5 ; D.W. = 2.583

تابع جدول رقم (١)

ماليزيا : (عام ١٩٧٠ - ١٩٨١)

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = -1.894^* + 1.092 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.077 \ln (r)_t$$

(-8.577) (25.507) (-0.892)

$$n=12; S.E. = 0.038; \bar{R}^{-2} = 0.984; F = 347; D.W = 2.438$$

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = -2.682^* + 1.527 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.028 \ln (r)_t$$

(-8.921) (26.178) (-0.231)

$$n = 12; S.E. = 0.052; \bar{R}^{-2} = 0.985; F = 361.4; D.W = 2.344$$

مصر : (١٩٦٥ - ١٩٧٧)

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.889^* + 2.144 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.450 \ln (r)_t$$

(3.465) (8.794) (-1.530)

$$n = 13; S.E. = 0.078; \bar{R}^{-2} = 0.951; F = 116.6; D.W = 1.374$$

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.772^* + 2.125 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.195 \ln (r)_t$$

(2.848) (8.246) (-0.628)

$$n=13; S.E. = 0.083; \bar{R}^{-2} = 0.953; F = 123.0; D.W. = 1.425$$

تابع جدول رقم (١)

موريتانيا : (١٩٨٠ - ١٩٧٣)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -4.056 + 2.068 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.275 \ln (r)_t$$

(-1.000) (2.855) (-0.188)

$$n=8 ; S.E. = 0.087 ; \bar{R}^2 = 0.826 ; F = 17.6 ; D.W. = 1.886$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -1.040 + 1.653 \ln (\bar{Y})_t^* - 1.352 \ln (r)_t$$

(-0.318) (2.831) (-1.146)

$$n=8 ; S.E. = 0.070 ; \bar{R}^2 = 0.888 ; F = 28.8 ; D.W. = 1.948$$

نيجيريا : (١٩٧٧ - ١٩٦١)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.358 + 0.733 \ln (\bar{Y})_t^* - 1.115 \ln (r)_t$$

(0.246) (4.685) (-1.527)

$$n=17 ; S.E. = 0.268 ; \bar{R}^2 = 0.783 ; F = 29.9 ; D.W. = 0.967$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.262 + 0.838 \ln (\bar{Y})_t^* - 1.006 \ln (r)_t$$

(0.201) (5.996) (-1.542)

$$n=17 ; S.E. = 0.239 ; \bar{R}^2 = 0.846 ; F = 44.8 ; D.W. = 0.937.$$

في كافة الدول المدروسة وعليه فهذه المعاملات لا تختلف قيمتها عن الصفر .
وينطبق هذا على كل من M_d ، M_d' وتعتبر هذه النتيجة ذات أهمية بالغة ولها
مضمونان :

أ - أن سلوك الافراد المسلمين يختلف عن ذلك الذي يذكره كينز في تحليله
الخاص بالطلب علي النقود لدافع المضاربات ، فتوضح النتائج الاحصائية أن
سر الفائدة لا يدخل في تحديد الطلب على النقود في الدول الاسلامية .

ب - أن الغاء الفائدة تماما في الدول الاسلامية لن يترتب عليه أى مشكلة بالنسبة
للسياسات النقدية في هذه الدول حيث أن لاتأثير لهذه السياسات طالما
أن الطلب علي النقود عديم المرونة .

وهناك سوءالين يتعين أن نسألهم لانفسنا قبل أن نتوقف علي مضمون هذه
النتيجة الخطيرة ، أليس من الممكن أن يكون لسبب في عدم أهمية سعر الفائدة
في الدول الاسلامية راجعا الي كونها دول متخلفة وليس بالضرورة الي كون سكانها
مسلمين يوءمنون بما جاء اليهم من أحكام الشريعة الاسلامية ؟

ثم أليس من الممكن أن تكون النتائج التي توصلنا اليها راجعة الي طبيعة
النماذج القياسية المستخدمة وليس الي تصرفات المسلمين ؟

للإجابة علي هذين سوءالين قمت باختبار نفس النماذج القياسية مستخدما
بيانات عن دول نامية غير اسلامية تتمتع بمستوى معيشي مقارب وبهيكل اقتصادي
مشابه لذلك في الدول الاسلامية محل الدراسة ، وقد حصلت علي معادلات الانحدار
الواردة في الجدول رقم (٢) .

يتضح من معادلات الانحدار في الجدول رقم (٢) :

(١) أن قيم F , R^2 تشير الي حسن القياس والي أن النماذج القياسية المفترضة تمثل دوال الطلب علي النقود في الدول النامية غير الاسلامية تمثيلا حسنا .

(٢) أن قيم "h" ; D.W. توضح أنه بصفة عامة لا توجد مشاكل بخصوص الارتباط التسلسلي
Serial Correlation

(٣) أن معاملات المتغيرات في جميع المعادلات تحمل الاشارة الصحيحة ، فاشارة معامل " كويك " موجبة واشارة المتغير $(\bar{Y})_t$ الذي يمثل الدخل الحقيقي أيضا موجبة ، بينما اشارة $(r)_t$ الذي يعبر عن سعر الفائدة فهي سالبة .

وملخص ماتقدم أن نفس النماذج القياسية المطبقة علي الدول الاسلامية تعطي قياسا حسنا عند تطبيقها علي الدول النامية غير الاسلامية المتشابهة في مراحل نموها وهيكل اقتصادياتها مع الدول الاسلامية المدروسة .

جدول رقم (٢)
معادلات الانحدار لدوال الطلب على النقود
في عدد من الدول غير الاسلامية

غانا : (عام ١٩٦٥ - ١٩٧٩)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -7.819 + 1.239 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.251 \ln (r)_t^*$$

(-1.704) (2.223) (-2.461)

$n=15$; S.E.= 0.102; $\bar{R}^2 = 0.880$; F = 25.37 ; D.W.=1.112

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -11.029 + 1.676 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.370 \ln (r)_t^*$$

(-2.268) (2.842) (-2.832)

$n=15$; S.E. = 0.103; R = 0.817 ; F = 14.2 ; D.W = 1.221.

غيانا : (عام ١٩٦٦ - ١٩٨١)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -3.791 + 0.593 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.188 \ln (r)_t^*$$

(-2.383) (2.940) (-2.446)

$$+ 0.846 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^*$$

(9.646)

$n=16$; S.E. = 0.080; $\bar{R}^2 = 0.959$; F = 109.6 ; "h" = - 2.248

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -3.301 + 0.508 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.017 \ln (r)_t^*$$

(-2.546) (2.953) (-2.451)

$$+ 0.774 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^*$$

(8.971)

$n=16$; S.E. = .0064 ; $\bar{R}^2 = 0.964$; F = 124.4 ; "h" = 1.722

تابع جدول رقم (٢)

بوليفيا : (عام ١٩٦٠ - ١٩٧٦)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 1.108 + 0.597 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.604 \ln (r)_t^*$$

(0.829) (3.891) (-2.196)

$n = 16$; S.E. = 0.099 ; $\bar{R}^2 = 0.888$; $F = 52.3$; D.W. = 1.745

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -0.250 + 0.924 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.562 \ln (r)_t^*$$

(-1.195) (6.255) (-2.223)

$n = 16$; S.E. = 0.096 ; $\bar{R}^2 = 0.939$; $F = 108.2$; D.W. = 0.928

اليونان : (عام ١٩٦٠ - ١٩٨٠)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -5.080 + 0.837 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.137 \ln (r)_t^*$$

(-4.428) (4.597) (4.580)

$$+ 0.345 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^*$$

(2.593) P

$n = 21$; S.E. = 0.027 ; $\bar{R}^2 = 0.996$; $F = 1471.5$; "h" = 2.541

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -7.272 + 1.255 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.090 \ln (r)_t^*$$

(-2.820) (2.918) (-2.306)

$$+ 0.253 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^*$$

(2.524) P

$n = 21$; S.E. = 0.041 ; $\bar{R}^2 = 0.995$; $F = 1237$; "h" = 1.108

تابع جدول رقم (۲)

تایپلاند : (عام ۱۹۶۰ - ۱۹۸۲)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -0.041 + 0.374 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.339 \ln (r)_t^*$$

(-0.174) (2.840) (-2.707)

$$+ 0.641 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^*$$

(3.641) p

$$n = 23 ; S.E. = 0.079 ; \bar{R}^2 = 0.934 ; F = 100.7 ; "h" = 1.716$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -1.148 + 0.529 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.171 \ln (r)_t^*$$

(-2.141) (2.564) (-2.407)

$$+ 0.677 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^*$$

(4.796) p

$$n=23 ; S.E. = 0.045 ; \bar{R}^2 = 0.995 ; F = 1463.5 ; "h" = 2.477$$

ترینداد وتواجو : (عام ۱۹۶۷ - ۱۹۷۸)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 8.246 + 0.609 \ln (\bar{Y})_t^* - 4.221 \ln (r)_t^*$$

(1.464) (6.496) (-2.535)

$$n = 12 ; S.E. = 0.151 ; \bar{R}^2 = 0.803 ; F = 21.4 ; D.W = 0.961$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 4.728 + 0.626 \ln (\bar{Y})_t^* - 2.007 \ln (r)_t^*$$

(0.870) (6.950) (-2.757)

$$n = 12 ; S.E. = 0.145 ; \bar{R}^2 = 0.831 ; F = 25.6 ; D.W. = 2.182$$

تابع جدول رقم (٢)

بيرو : (عام ١٩٦٠ - ١٩٨٠)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -5.204 + 0.782 \ln (\bar{Y})_t - 0.209 \ln (r)_t^* + 0.599 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^*$$

(-1.776) (2.914) (-2.788) (3.008)

$n = 22$; S.E. = 0.112 ; $\bar{R}^2 = 0.937$; $F = 99.8$; "h" = 2.158

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -5.093 + 0.788 \ln (\bar{Y})_t - 0.012 \ln (r)_t^* + 0.356 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^*$$

(-2.198) (2.288) (-2.357) (2.433)

$n = 22$; S.E. = 0.085 ; $\bar{R}^2 = 0.935$; $F = 96.3$; "h" = 1.965

البرازيل : (عام ١٩٧١ - ١٩٨١)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.618 + 1.346 \ln (\bar{Y})_t - 0.385 \ln (r)_t^*$$

(2.776) (7.792) (-4.265)

$n = 11$; S.E. = 0.072 ; $\bar{R}^2 = 0.882$; $F = 38.4$; D.W. = 1.463

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.439 + 1.359 \ln (Y)_t^* - 0.303 \ln (r)_t^*$$

(1.999) (7.982) (-3.405)

$n = 11$; S.E. = 0.071 ; $\bar{R}^2 = 0.906$. $F = 49.0$; D.W. = 1.962

تابع جدول رقم (٢)

وريبا : (عام ١٩٦٦ - ١٩٨٠)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.024 + 1.241 \ln (\bar{Y})_t - 0.273 \ln (r)_t$$

(0.064) (20.367) (-2.235)

$$n = 17 ; S.E = 0.070 ; R^2 = 0.983 ; F = 380.4 ; D.W = 1.682$$

$$\ln \left(-\frac{M_d}{P} \right)_t = 0.632 + 1.401 \ln (\bar{Y})_t - 0.304 \ln (r)_t$$

(1.149) (15.629) (-2.449)

$$n = 17 ; S.E = 0.104 ; R^2 = 0.972 ; F = 223.4 ; D.W. = 1.154$$

ولومبيا : (عام ١٩٦١ - ١٩٨١)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -5.022 + 0.864 \ln (\bar{Y})_t - 0.281 \ln (r)_t$$

(-2.759) (2.872) (-2.283)

$$+ 0.501 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}$$

(2.527)

$$n = 21 ; S.E. = 0.072 ; R^2 = 0.945 ; F = 110.0 ; "h" = 1.314$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -7.383 + 1.217 \ln (\bar{Y})_t - 0.185 \ln (r)_t$$

(-4.373) (4.401) (-2.618)

$$+ 0.167 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}$$

(1.772)

$$n = 21 ; S.E = 0.072 ; R^2 = 0.964 ; F = 124.4 ; "h" = 1.722.$$

تابع جدول رقم (٢)

جواتيمالا : (عام ١٩٦٠ - ١٩٨١)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -3.356^* + 0.499 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.142 \ln (r)_t^* \\ (-2.837) \quad (2.209) \quad (-2.703) \\ + 0.599 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^* \\ (2.442) \\ n = 22 ; S.E. = 0.058 ; R^2 = 0.975 ; F = 259.2 ; "h" = 0.909$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -7.571^* + 1.098 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.212 \ln (r)_t^* \\ (-2.940) \quad (3.021) \quad (-3.472) \\ + 0.375 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^* \\ (1.752) \\ n = 22 ; S.E. = 0.049 ; R^2 = 0.992 ; F = 785.8 ; "h" = 1.70$$

البرتغال : (عام ١٩٦٠ - ١٩٨٠)

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -1.955^* + 0.473 \ln (Y)_t^* - 0.161 \ln (r)_t^* \\ (-2.748) \quad (3.367) \quad (-3.604) \\ + 0.435 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^* \\ (2.816) \\ n = 21 ; S.E. = 0.059 ; R^2 = 0.783 ; F = 23.8 ; "h" = 1.966$$

$$\ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_t = -5.306^* + 1.081 \ln (\bar{Y})_t^* - 0.203 \ln (r)_t^* \\ (-6.111) \quad (6.313) \quad (-6.296) \\ + 0.273 \ln \left(\frac{M_d}{P} \right)_{t-1}^* \\ (2.344) \\ n = 21 ; S.E. = 0.035 ; R^2 = 0.986 ; F = 449.5 ; "h" = 1.840$$

(٤) ان معامل كويك تقع قيمته في جميع الحالات بين الصفر والواحد الصحيح .

وتشير معادلات الانحدار في الجدول رقم (٢) الي الحقائق الاتية :

(١) أن الطلب على النقود في الدول النامية غير الاسلامية يتأثر بتغيرات الدخل ،
فمعاملات المتغير $(Y)_t$ ذو أهمية احصائية عند مستوى ٥ ٪ على الاقل
في جميع المعادلات وهذا يشير الي أن دافعي المعاملات والاحتياط للاحتفاظ
بالنقود يلعبان دورا هاما في تحديد الطلب على النقود ، كما هو الحال
تماما بالنسبة للدول النامية الاسلامية .

(٢) أن الاهمية الاحصائية لمعاملات كويك في تلك الحالات التي دخل فيها المتغير
التابع المتباطئ كمتغير مستقل تشير الي أن الثروة تعتبر متغيرا هاما في
تحديد الطلب علي النقود في الدول النامية غير الاسلامية ، كما تشير الي
أهمية الدخل الدائم في تحديد هذه الدوال ، وهي نفس النتيجة التي
توصلنا اليها عند تفسير معادلات الانحدار الواردة في الجدول رقم (١)
والخاصة بدوال الطلب على النقود في الدول الاسلامية .

(٣) أن نقطة الخلاف الحقيقية والهامة جدا التي تتضح من مقارنة معادلات
الانحدار الخاصة بالدول الاسلامية (جدول رقم "١") بتلك الخاصة بالدول
النامية غير الاسلامية (جدول رقم "٢") ، انما تكمن في الاهمية الاحصائية
لمعاملات المتغير $(r)_t$ الذي يمثل سعر الفائدة .

فمعادلات الانحدار الخاصة بالدول النامية غير الاسلامية تشير الي أن سعر
الفائدة عامل هام في تحديد الطلب علي النقود في هذه الدول ، فقيم "t" الخاصة
بمعاملات المتغير $(r)_t$ ذو أهمية احصائية عند مستوى ٥ ٪ على الاقل في جميع
الحالات أي في جميع الدول المدروسة ولجميع الدوال (أي ما يتعلق منها
ب $(\frac{M_d}{p})$ ، $(\frac{M_d}{p})$) .

وعليه فقد توصلنا الى نتيجة هامة جدا وهي أنه باستخدام نفس النماذج القياسية وبتطبيقها على دول ذات مراحل نمو متشابهة وذات هياكل اقتصادية متشابهة (مما ينعكس على مدى تشابه أسواقها النقدية) ، وانما تختلف في أن بعضها اسلامية والبعض الاخر غير اسلامية ، وجدنا أن الطلب على النقود لا يتأثر بتغيرات في الدول الاسلامية بينما يتأثر تأثيرا فعالا (أى ذو أهمية احصائية معنوية) في الدول غير اسلامية ، وبمعنى آخر توضح معادلات الانحدار التي اشتقتها في هذا البحث عدم أهمية الطلب على النقود لدافع المضاربات في الدول الاسلامية وأهميته في الدول غير الاسلامية (١٥) .

ويوضح الجدول رقم (١) مدى تشابه اقتصاديات الدول الاسلامية وغير الاسلامية محل البحث ، فيلاحظ من البيانات المذكورة في هذا الجدول والمستخلصة من احصائيات World Development Report, 1983 أن هناك درجة تشابه

(١٥) توضح الدراسات التي اجريت علي مرونة الطلب علي النقود بالنسبة لسعر الفائدة في دول أخرى نامية ومتقدمة غير اسلامية أن سعر الفائدة عامل هام وذو مرونة عالية ، انظر :

W.J. Baumol; "The Transactions Demand For Cash: An Inventory Approach" The Quarterly Journal of Economics, (66), Nov., pp. 545-556.

S.M. Goldfield; "The Demand for Money Revisited" Brooking Papers on Economic Activity; 3, 1973, pp. 577-638.

D.E.W. Laidler; The Demand for Money: Theories and Evidence, 2nd ed., Harper & Row Publishers, London, 1977.

J. Tobin; "The interest Elasticity of Transactions Demand for Cash" Review of Economics and Statistics, 38, pp.241-247.

E.L. Whalen; "A Rationalisation of the Precautionary Demand for Cash" Quarterly Journal of Economics, 80, May, pp. 314-324, (1966).

جدول رقم (١)
الخصائص الاقتصادية الأساسية للدول المدرجة

(١٩٨١)

| الدولة | الدخالة | دخل الفرد (دولارات) | شكل الإنفاق (%) | | | شكل الإنفاق (%) | | |
|--------|---------|------------------------|-------------------|-------|-------|-------------------|------------------|-------------------|
| | | | زراعة | صناعة | خدمات | استهلاك خاص | استهلاك حكومي | استثمار اجمالي |
| ٧ | ١٤٠ | ١٤٠ | ٥٤ | ١٤ | ٣٢ | ٩٠ | ٨ | ١٧ |
| ١٢ | ٣٥٠ | ٣٥٠ | ٣٠ | ٢٦ | ٤٤ | ٨٢ | ١١ | ١٧ |
| ٢٨ | ٤٠٠ | ٤٠٠ | ٦٠ | ١٢ | ٢٨ | ٧٢ | ١١ | ٦ |
| ٤٩ | ٤٦٠ | ٤٦٠ | ٢٨ | ٢٤ | ٤٨ | ٦٢ | ٢٩ | ٢٨ |
| ١٢ | ٦٠٠ | ٦٠٠ | ١٨ | ٢٧ | ٥٥ | ٨٦ | ١٠ | ١٢ |
| ٢٤ | ٦٥٠ | ٦٥٠ | ٢١ | ٢٨ | ٤١ | ٦٤ | ١٩ | ٢٠ |
| ٥٥ | ٢٧٠ | ٢٧٠ | ٥٠ | ٥٥ | ٥٥ | ٥٥ | ٥٥ | ٥٥ |
| ٢٥ | ٧٧٠ | ٧٧٠ | ٢٤ | ٢٨ | ٤٨ | ٧٦ | ١٢ | ٢٨ |
| ٢١ | ٨٦٠ | ٨٦٠ | ٢٠ | ٢٢ | ٤٧ | ٩٢ | ٢١ | ٢٢ |
| ١٧ | ١١٤٠ | ١١٤٠ | ٥٥ | ٥٥ | ٥٥ | ٨٤ | ٨ | ١٧ |
| ١٧ | ١٢٨٥ | ١٢٨٥ | ٩ | ٤١ | ٥٠ | ٦٤ | ١٢ | ١٩ |
| ١٢ | ١٢٨٠ | ١٢٨٠ | ٢٧ | ٢١ | ٤٢ | ٦٨ | ٨ | ٢٨ |
| ٤٢ | ١٤٢٠ | ١٤٢٠ | ١٦ | ٢٧ | ٤٧ | ٦٢ | ١٥ | ٢١ |
| ١٨ | ١٥٧٠ | ١٥٧٠ | ١٩ | ٢١ | ٥٠ | ٦٩ | ٢٢ | ٢٤ |
| ٥٤ | ١٦٢٠ | ١٦٢٠ | ٨ | ٢٠ | ٦٢ | ٨٦ | ٢٠ | ٤١ |
| ٢٩ | ١٧٠٠ | ١٧٠٠ | ١٧ | ٢٩ | ٤٤ | ٦٦ | ١٢ | ٢٦ |
| ٥٥ | ٥٠٠ | ٥٠٠ | ٩ | ٤٢ | ٤٨ | ٤٠ | ٢٠ | ٢٤ |
| ٥٢ | ١٨٤٠ | ١٨٤٠ | ٢٢ | ٢٦ | ٤١ | ٥٢ | ٢١ | ٢٢ |
| ٢٤ | ٢٢٤٠ | ٢٢٤٠ | ٦ | ٥٥ | ٢٩ | ٤٥ | ١٦ | ٢٧ |
| ٩ | ٢٢٢٠ | ٢٢٢٠ | ١٢ | ٢٤ | ٥٢ | ٨١ | ١٢ | ٢٠ |
| ٢٧ | ٢٥٢٠ | ٢٥٢٠ | ١٢ | ٤٤ | ٤٤ | ٧٧ | ١٦ | ٢٧ |
| ٢٠ | ٤٤٢٠ | ٤٤٢٠ | ١٧ | ٢١ | ٥٢ | ٦٦ | ١٨ | ٢٥ |
| ٤٥ | ٥٦٧٠ | ٥٦٧٠ | ٢ | ٥٢ | ٤٦ | ٦٤ | ٩ | ٢٠ |
| ٦٥ | ٨٤٥٠ | ٨٤٥٠ | ٤ | ٧١ | ٢٧ | ٢٦ | ٢٦ | ٢٤ |

World Development Report, 1983

نشر الأرقام الخاصة بأيران إلى عام ١٩٧٧م.

كبيرة بين دخل الفرد وهيكل الانتاج ونموذج الانفاق في كل من الدول الاسلامية وغير الاسلامية محل البحث ، فمن السهل أن نستنتج من هذا الجدول أن كل دولة اسلامية محل دراسة لها نظير (دولة غير اسلامية) من حيث مرحلة النمو والهيكل الاقتصادي ، فاقصاد تايلاند مثلا لا يختلف كثيرا عن اقتصاد المغرب واقتصاد كولومبيا يشابه جدا الاقتصاد التونسي ونفس الحالة بالنسبة لكوريا وماليزيا ، وهكذا . . .

فالنتيجة التي توصلنا اليها بخصوص عدم مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة في الدول الاسلامية لا تعود الى خصائص النماذج القياسية التي بنينا عليها التحليل أو الي طبيعة مرحلة النمو التي تمر بها الدول الاسلامية أو الي هيكل اقتصاديات الدول الاسلامية وخاصة ما يتعلق منها بأداء أسواق النقد ، فنفس النماذج القياسية طبقت على دول في مراحل نمو متشابهة ذات هياكل اقتصادية متشابهة إلا أن النتيجة بالنسبة لأهمية سعر الفائدة كانت عكسية .

وملخص التحليل الرياضي - القياسي أن سعر الفائدة لايلعب أي دور فعال في أسواق النقد في الدول الاسلامية المعاصرة ، فيبدو أن المسلمين يراعون في سلوكهم أحكام الشريعة الخاصة بالربا وتتأثر دوافعهم للتفضيل النقدي تأثيرا مباشرا بهذه الاحكام ، فالفرد المسلم حينما يتقدم لايداع بعض مدخراته في أحد البنوك ويواجه بالسؤال " هل ترغب في الحصول علي ربا ؟ " يرفض متذكرا آيات الله تعالى وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام الخاصة بهذا الوباء ، علي العكس تماما من المودع غير المسلم الذي يسعى وراء أكبر سعر فائدة ممكن ، كما أنه لنفس السبب لايقبل المسلمون علي اقراض نقود لغرض المضاربات (أو بالأصح المقامرات) بنفس الدرجة التي تدفع غير المسلمين .

فما توضحه معادلات الانحدار بخصوص عدم أهمية سعر الفائدة في التأثير في أسواق النقد في الدول الاسلامية يمكن تفسيره بتمسك أفراد هذه الدول ضمنا ، ان لم يكن ظاهريا بأحكام الشريعة الاسلامية بخصوص الربا .

(٥) أثر سعر الفائدة على الاستثمار
في الدول الإسلامية

ان من يمعن النظر في اقتصاديات التحليل الكلي يجد أنه طبقا للنظرية الاقتصادية يوءثر سعر الفائدة في الاقتصاد عن طريق تأثيره علي سوق النقد وعلي سوق السلع ، ويرى الاقتصاديون المعاصرون أن تأثير سعر الفائدة على سوق السلع انما يتركز في تأثيره علي الطلب علي الاستثمار .

فقرار القيام باستثماره انما يوءخذ بعد مقارنة سعر الفائدة بمعدل الربح الصافي المتوقع ويقوم الاستثمار اذا كان الاول يعادل أو يزيد علي الثاني ، وعليه فان سعر الفائدة يلعب دورا هاما في تحديد مستوى الدخل والتوظف .

وسوف أخصص هذا الفصل في اختيار هذا الافتراض بالنسبة للدول الإسلامية مستخدما أدوات التحليل القياسي ، ولإجراء هذا الاختبار افترضت دالة الاستثمارالاتية

$$I_t = (I_{t-1} , g_t , r_t) \dots\dots\dots (9)$$

حيث : مستوى الاستثمار (بأسعار ثابتة) في الفترة ت

I_{t-1} = مستوى الاستثمار الحقيقي في الفترة ت - ١

g_t = معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الفترة ت

r_t = سعر الفائدة في الفترة ت

وقد مثل المتغير g_t معدل التغير في الناتج الاجمالي المحلي مقاسا بأسعار ثابتة ($\bar{Y}_t / \bar{Y}_{t-1}$) وبإدخال المتغير أعطيت علاقة الاستثمار الصيغة الحركية حيث يوضح معامل كويك The Koyck Transformation كيف ينسق المستثمرون قرارات استثماراتهم بالنسبة للمستويات السابقة ، والمتغير يمثل آثار المتغيرات الأخرى علي الاستثمار والتي يمثل أغلبها التوقعات

• الاقتصادية والنواحي السياسية (١٦)

وفد أدخل المتغير g_t للاخذ في الاعتبار ميكانيكية المعجـل
The Accelerator Mechanism ولكن نظرا لان البيانات الاحصائية
المنشورة عن الاستثمار لا تفرق أحيانا بين الاستثمار في رأس المال الثابت وبين
الاستثمار في المخزون فقد عوضت في بعض الحالات بالمتغير g_t بمعدل نمو مرجح
A weighted rate of growth واستخدمت قيم الناتج المحلي الحقيقي في
الفترة t كاوزان - وعليه استخدمت في بعض الحالات المتغير $(g\bar{Y})_t$ بدلا
من g_t • (١٧) •

وفي تلك الحالات التي لم تتوفر فيها بيانات عن الاستثمار الحقيقي قمت
باستخدام الرقم القياسي المخفض للناتج المحلي Gross Domestic Product
Deflator في الحصول على قيمة الاستثمار الحقيقي من الاستثمار المقيم بالاسعار الجارية ،
الأنني قمت بمقارنة النتائج بتلك التي حصلت عليها باستخدام الرقم القياسي
لاسعار الاستهلاك The Consumer Price Index ولكن لم أجد هناك
اختلافا جوهريا في نتائج الانحدار •

وللاسف لم أتمكن من اجراء التحليل الاحصائي الا على عشرة دول اسلامية
فقط من الاثني عشر التي أجريت عليها التحليل بخصوص دوال النقود ، والسبب
يرجع الى عدم توافر البيانات الاحصائية •

L.M. Koyck; Distributed Lags and Investment
Analysis; North Holland, London, 1954. : (١٦) انظر :

(١٧) أدى استخدام معدل النمو المرجح في كثير من الحالات الى مشاكل بخصوص
ارتباط المتغيرات المستقلة أي Problems of Multicollinearity.

ويعطي الجدول رقم (٣) نتائج معادلات الانحدار لدوال الطلب على الاستثمار في الدول الإسلامية ، وقد أعطيت الرمز * لتلك المعاملات ذات الأهمية الإحصائية على مستوى ٥ ٪ على الأقل والرمز * * لتلك المعاملات ذات الأهمية الإحصائية على مستوى ١٠ ٪ على الأقل ، وتوضح الأرقام المعطاه في الأقواس تحت كل معامل قيمته المحسوبة لهذا المعامل ، كما يعطي الجدول رقم (٣) معامل الارتباط المتعدد المصحح بعدد درجات الحرية R^2 Adjusted R^2 for the degrees of freedom or كما يعطي الجدول رقم (٣) لكل معادلة قيمة "F" للحكم علي حسن القياس ويعطي أيضا قيمة "h" لقياس الارتباط المتسلسل Serial Correlation حيث أن أحد المتغيرات المستقلة في معادلات الانحدار هو المتغير التابع نفسه متباطئا فترة واحدة .

ويوضح الجدول رقم (٣) أيضا الفترة الزمنية لكل دراسة ويعطي عدد المفردات المستخدمة (n) حتي تسهل عملية تحديد الأهمية الإحصائية للمتغيرات باستخدام الجداول الإحصائية الخاصة بقيم "h" ، "F" ، "t" (وحتى R^{-2} ان وجدت) .

هذا وقد استخدمت في القياس علاقة لوغاريتمية (لوغاريتم طبيعي) خطية وذلك لان في مثل هذه المعادلات تمثل المعاملات مروونات الطلب على الاستثمار بالنسبة للمتغيرات المختلفة .

يتضح من نتائج معادلات الانحدار في الجدول رقم (٣) :

١ - أن قيم R^2 ، "F" ذات أهمية إحصائية على مستوى ١ ٪ على الأقل في جميع الحالات وهذا يعني حسن القياس وحسن تمثيل النموذج الاقتصادي المختار لدالة الاستثمار في الدول الإسلامية .

٢ - قيم "h" تشير بصفة عامة الى عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي .

٣ - يحمل معامل كويك الاشارة الصحيحة كما أن قيمته تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح وعلاوة على ذلك فان هذه القيمة ذات أهمية احصائية على مستوى ٥ % على الاقل مما يدل على أهمية النموذج الديناميكي .

٤ - يؤثر معامل نمو الدخل (البسيط أو المرجح) تأثيرا موجبا في الطلب علي الاستثمار في الدول الاسلامية كما يتضح من قيم "t" الخاصة بمعاملات هذا المتغير .

٥ - تشير نتائج معادلات الانحدار الي حقيقة هامة جدا وهي أن الطلب علي الاستثمار في الدول الاسلامية لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة ، فمعاملات هذا المتغير عديمة الاهمية الاحصائية في كافة الدول تحت الدراسة ، وعليه فان قيمة المعاملات لا تختلف عن الصفر مما يشير الى عدم مرونة دالة الاستثمار في الدول الاسلامية بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، ويجب ألا يقلق القارئ بخصوص اشارة معامل سعر الفائدة الموجبة في بعض المعادلات طالما أن هذا المعامل عديم الاهمية الاحصائية (حيث أن قيمته في هذه الحالة لا تختلف عن الصفر) .

وتفيد النتيجة الهامة التي تشير اليها معادلات انحدار دوال الطلب علي الاستثمار في الدول الاسلامية أن الافراد المسلمين لا يتأثرون في قراراتهم الخاصة بالاستثمار بتغيرات سعر الفائدة ، فبالنسبة لهم هناك عوامل أخرى أكثر أهمية (مثل نمو الدخل ومدى ملاءمة مستوى الاستثمار السابق .. الخ) ، وليس هذا بالضرورة معناه عدم أهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمار في هذه الدول يرجع الي عوامل اقتصادية أو يرجع الي خصائص النموذج القياسي المطبق أو الي مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها هذه الدول ، فسوف يثبت البحث أن السبب في الحقيقة قد يرجع الي أهمية المعتقدات الدينية .

فقد طبقنا نفس النموذج القياسي علي عدد من الدول النامية غير الاسلامية والتي كانت محل المقارنة عند تحليل دوال الطلب على النقود نظرا لتشابه مراحل نموها بمراحل الدول الاسلامية محل الدراسة ، ونظرا لتشابه هيكل اقتصادياتها بتلك الخاصة بالدول الاسلامية المدروسة .

جدول رقم (٣)
معادلات الانحدار للطلب علي الاستثمار
في عدد من الدول الاسلاميه

لاردن : (عام ١٩٦٩ - ١٩٨٢)

$$\ln (\bar{I})_t = -0.460 + 0.864 \ln (\bar{I})_{t-1}^* + 1.153 \ln (\bar{g})_t^{**} + 0.714 \ln (r)_t$$

(-0.399) (4.495) (1.916) (0.620)

$n = 13$; S.E. = 152 ; $R^2 = 0.949$; $F = 74.7$; "h" = 1.755

لمغرب : (عام ١٩٥٧ - ١٩٨٠)

$$\ln (I)_t = -2.401 + 0.596 \ln (I)_{t-1} + 0.841 \ln (gY)_t + 0.007 \ln (r)_t$$

(-2.790) (4.058) (2.807) (0.018)

$n = 24$; S.E. = 0.145 ; $R^2 = 0.950$; $F = 140.2$; "h" = 1.702

ييران : (عام ١٩٥٩ - ١٩٧٩)

$$\ln (\bar{I})_t = -5.951 + 0.402 \ln (\bar{I})_{t-1}^* + 0.924 \ln (\bar{gY})_t + 0.137 \ln (r)_t$$

(-3.645) (2.353) (4.036) (-0.587)

$n = 21$; S.E. = 0.154 ; $R^2 = 0.986$; $F = 179.3$; "h" = 1.816

باكستان : (عام ١٩٧٠ - ١٩٨٢)

$$\ln(\bar{I})_t = 0.232 + 0.783 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 0.561 \ln(\bar{g})_t^* + 0.238 \ln(r)_t$$

(0.677) (5.643) (2.215) (1.358)

$$n = 13 ; S.E. = 0.090 ; \bar{R}^{-2} = 0.894 ; F = 31.8 ; "h" = 1.954$$

تونس : (عام ١٩٦٨ - ١٩٨٢)

$$\ln(\bar{I})_t = -2.885 + 0.726 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 0.543 \ln(\bar{gY})_t^* - 0.502 \ln(r)_t$$

(-2.263) (5.493) (3.100) (-1.579)

$$n = 14 ; S.E. = 0.071 ; \bar{R}^{-2} = 0.977 ; F = 181.8 ; "h" = 1.618$$

سوريا : (عام ١٩٦٣ - ١٩٨١)

$$\ln(\bar{I})_t = 8.776 + 0.958 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 1.529 \ln(\bar{g})_t^* - 5.406 \ln(r)_t$$

(1.153) (20.471) (3.791) (-1.145)

$$n = 19 ; S.E. = 0.146 ; \bar{R}^{-2} = 0.964 ; F = 150.4 ; "h" = 1.293$$

ليبيا : (عام ١٩٦٠ - ١٩٧٧)

$$\ln(\bar{I})_t = 2.476 + 0.987 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 0.655 \ln(\bar{g})_t^{**} - 1.485 \ln(r)_t$$

(0.270) (12.718) (1.839) (-0.262)

$$n = 18 ; S.E. = 0.174 ; \bar{R}^{-2} = 0.922 ; F = 63.4 ; "h" = 1.981$$

ماليزيا : (عام ١٩٧٠ - ١٩٨١)

$$\ln(\bar{I})_t = 0.024^* + 0.954 \ln(\bar{I})_{t-1} + 2.274 \ln(g)_t^* - 0.002 \ln(r)_t$$

(6.080) (6.081) (2.314) (0.007)

$$n = 12 ; S.E. = 0.121 ; \bar{R}^2 = 0.813 ; F = 12.6 ; "h" = 1.622$$

مصر : (عام ١٩٦٥ - ١٩٧٩)

$$\ln(\bar{I})_t = 0.221 + 0.832 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 4.756 \ln(g)_t^* - 0.031 \ln(r)_t$$

(0.470) (4.120) (4.623) (-0.069)

$$n = 15 ; S.E. = 0.128 ; \bar{R}^2 = 0.945 ; F = 75.5 ; "h" = 1.685$$

نيجيريا : (عام ١٩٦٠ - ١٩٨٢)

$$\ln(\bar{I})_t = -0.413 + 0.921 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 0.223 \ln(gY)_t^{**} - 0.062 \ln(r)_t$$

(-0.511) (9.991) (1.918) (-0.157)

$$n = 23 ; S.E. = 0.293 ; \bar{R}^2 = 0.915 ; F = 72.6 ; "h" = 1.149$$

يعطي الجدول رقم (٤) نتائج معادلات الانحدار بالنسبة لعشرة دول نامية غير اسلامية توافرت عنها البيانات المطلوبة .

يتضح من المعادلات بالجدول رقم (٤) أن نفس النموذج القياسي المستخدم في تحليل دالة الطلب على الاستثمار في الدول الاسلامية يمثل تمثيلا حسنا هذه الدوال في الدول النامية غير الاسلامية فقيم R^{-2} وقيم F ذات أهمية احصائية علي مستوى ٥ ٪ على الاقل في كافة الدول ، كما أن قيم "h" لاتشير الى مشكلة ارتباط تسلسلي .

ويتضح أيضا من المعادلات بالجدول رقم (٤) أن دوال الاستثمار في الدول النامية غير الاسلامية تتأثر بمعدلات نمو الدخل البسيطة أو المرجحة وبقيمة الاستثمار في الفترة السابقة وهذه النتائج تشبه تماما ما توصلنا اليه بخصوص دوال الاستثمار في الدول الاسلامية ، ولكن هذا التشابه يقف عند ذلك الحد .

فالمعادلات بالجدول رقم (٤) توضح أن دوال الاستثمار في أغلب الدول النامية غير الاسلامية تتأثر أيضا بتغيرات سعر الفائدة فمعاملات هذا المتغير في سبعة من العشرة دوال تحت الدراسة تعتبر ذات أهمية احصائية على مستوى ٥ ٪ على الاقل ، وهذه النتيجة هامة اذا ما تذكرنا أنه في حالة الدول الاسلامية تشير معادلات الانحدار الي انعدام مرونة الطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة .

وحيث أنني قمت بمقارنة دولا تتشابه في مراحل نموها الاقتصادي وفي هيكل اقتصادياتها فان هذه النتيجة تدل علي وجود عوامل غير اقتصادية تؤثر في مدى مرونة الاستثمار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة في الدول الاسلامية ، وهذه العوامل يمكن تلخيصها في المعتقدات الدينية ومدى تمسك المسلمين بأحكام الشريعة الخاصة " بالربا " عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار (١٨) .

(١٨) ليس لاختلاف معدلات التضخم في الدول تحت الدراسة أي تأثير عكسي للنتائج حيث أن المتغيرات مفاة بقيمتها الحقيقية .

والحقيقة أن هذه النتيجة ليست مستغربة ، فدالة الاستثمار في الكثير من الدول لاتتأثر بتغيرات سعر الفائدة حيث أن هذا السعر يكون نسبة ضئيلة من تكاليف الانتاج وحيث أن توقعات المستثمرين بخصوص الارباح المستقبلية الصافية وسياسات الحكومات تجاه تشجيع الاستثمار عن طريق الضرائب والاعانات ذو أهمية أكبر بكثير من تلك التي ترجع لتغيرات سعر الفائدة وتنطبق هذه النتيجة علي الكثير من الدول غير الاسلامية (١٩) ، فاذا كان هذا صحيحا بالنسبة لدول لايوء من أفرادها بأحكام الشريعة الاسلامية فما بال الوضع بخصوص الدول الاسلامية ، فسعر الفائدة بالنسبة للمستثمر المسلم ليس فقط قليل الاهمية لضعافته بالنسبة لجملة تكاليف الانتاج ولنفاهته بالنسبة للعوامل الاخرى التي تؤثر في قرارات الاستثمار بل لانه محرما بما جاء في أحكام الشريعة .

وملخص ماتقدم أن معادلات الانحدار الاحصائية توضح مما لا يدعو مجالا للشك أن سعر الفائدة عديم الاهمية في تأثيره في أسواق السلع في الدول الاسلامية

(١٩) انظر :
D.W. Jorgenson ; "Econometric Studies of Investment Behavior: A Survey" Journal of Economic Literature, Dec., 1971.

كذلك أنظر :
C.W. Bischoff; "Business Investment in the 1970's A Comparison of Models" Brooking Papers of Economic Activity," 1:71.

جدول رقم (٤)

معادلات الانحدار للطلب على الاستثمار
في عدد من الدول النامية غير الاسلامية

كولومبيا : (عام ١٩٦١ - ١٩٨١)

$$\ln(\bar{I})_t = -0.501^{**} + 0.644 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 0.279 \ln(g)_t^* - 0.697 \ln(r)_t^*$$

(-2.041) (3.616) (2.130) (-2.596)

$$n = 21 ; S.E. = 0.085 ; R^2 = 0.956 ; F = 138.9 ; "h" = 1.945$$

كوريا : (عام ١٩٦٧ - ١٩٨٢)

$$\ln(\bar{I})_t = 0.182 + 0.967 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 1.629 \ln(g)_t^{**} - 0.026 \ln(r)_t^*$$

(0.352) (13.825) (2.019) (-2.400)

$$n = 16 ; S.E. = 0.138 ; R^2 = 0.955 ; F = 106.6 ; "h" = 1.491$$

جواتيمالا : (عام ١٩٦٨ - ١٩٨١)

$$\ln(\bar{I})_t = -8.983^* + 0.440 \ln(\bar{I})_t^* + 1.213 \ln(g\bar{Y})_t^* - 0.200 \ln(r)_t^*$$

(-2.417) (2.488) (2.477) (-2.575)

$$n = 14 ; S.E. = 0.080 ; R^2 = 0.946 ; F = 71.2 ; "h" = 0.906$$

تابع جدول رقم (٤)

بوليفيا : (عام ١٩٦٥ - ١٩٨٠)

$$\ln (\bar{I})_t = -0.011 + 0.611 \ln (\bar{I})_{t-1}^* + 0.510 \ln (g)_t^* - 0.510 (r)_t^*$$

(0.009) (3.821) (1.878) (-2.535)

$n = 16$; S.E. = 120 ; $\bar{R}^2 = 0.931$; $F = 68.8$; "h" = 1.386

البرازيل : (عام ١٩٧١ - ١٩٨١)

$$\ln (\bar{I})_t = 0.037 + 0.803 \ln (\bar{I})_{t-1}^* + 0.591 \ln (g)_t^{**} - 0.249 \ln (r)_t^*$$

(0.173) (5.105) (3.148) (-3.211)

$n = 11$; S.E. = 0.042 ; $\bar{R}^2 = 0.973$; $F = 107.6$; "h" = 1.893

تايلاند : (عام ١٩٦٠ - ١٩٨١)

$$\ln (\bar{I})_t = -0.297 + 0.915 \ln (\bar{I})_{t-1}^* + 2.103 \ln (g)_t^* - 0.093 (r)_t^*$$

(-1.614) (28.557) (4.620) (-2.229)

$n = 22$; S.E. = 0.049 ; $\bar{R}^2 = 0.993$; $F = 935.0$; "h" = 1.640

البرتغال : (عام ١٩٦٠ - ١٩٧٩)

$$\ln (\bar{I})_t = -4.035 + 0.204 \ln (\bar{I})_t^* + 0.683 \ln (gY)_t^* - 0.048 \ln (r)_t^*$$

(-2.772) (4.856) (2.836) (-2.139)

$n = 20$; S.E. = 0.071 ; $\bar{R}^2 = 0.916$; $F = 62.8$; "h" = 1.73

تابع جدول رقم (٤)

بيرو : (عام ١٩٦٤ - ١٩٧٩)

$$\ln(\bar{I})_t = -4.344^* + 0.616 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 0.611 \ln(g\bar{Y})_t^* - 0.031 \ln(r)_t$$

(-2.892) (3.793) (3.016) (-0.421)

$n = 16$; S.E. = 0.086 ; $R^2 = 0.879$; $F = 34.9$; "h" = 1.986

غيانا : (عام ١٩٦٨ - ١٩٨٢)

$$\ln(\bar{I})_t = -5.762^* - 0.513 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 0.861 \ln(g\bar{Y})_t^* - 0.015 \ln(r)_t$$

(-2.597) (2.701) (3.057) (0.085)

$n = 15$; S.E. = 0.175 ; $R^2 = 0.585$. $F = 7.106$; "h" = - 1.364

اليونان : (عام ١٩٦٠ - ١٩٨٢)

$$\ln(\bar{I})_t = -0.075 + 0.982 \ln(\bar{I})_{t-1}^* + 2.243 \ln(g)_t^* - 0.011 \ln(r)_t$$

(-0.634) (15.950) (3.765) (0.181)

$n = 23$; S.E = 0.081 ; $R^2 = 0.966$; $F = 196.7$; "h" = 1.457

(٦) امكانية الغاء الفائدة في الدول الاسلامية

يتضح من التحليل الاحصائي السابق أن سعر الفائدة لايلعب أى دور فعال فى أسواق النقد أو السلع فى الدول الاسلامية ، ويبدو أن ذلك يرجع الى عوامل دينية بحته وهي تمسك الافراد المسلمين بعقيدتهم بشكل اكتشفته معادلات الانحدار التي تصف سلوك هؤلاء الافراد بخصوص طلبهم على النقود وقراراتهم للاستثمار .

ولما كان محو الربا متطلبا أساسيا لقيام اقتصاد اسلامي فان نتائج التحليل الاحصائي الوارد فى هذا البحث تشير الى امكانية الغاء هذه الدول للفائدة (أو الربا) دون حدوث أى تصدع لهيكل أو آداء اقتصادياتها ومما يضمن تحقيق التحوير الاقتصادي المنشود .

ويترتب على قرار الغاء الفائدة (أو محو الربا) فى الدول الاسلامية بعض الاجراءات التي يتعين اتخاذها حتى تتم عملية تحويل هذه الاقتصاديات من أجل بناء اقتصاديات اسلامية بأدني حد ممكن من التعقيدات ، ويمكن تلخيص بعض هذه الاجراءات فى الاتي :

أولا : كيفية تحديد عرض النقود وتغييره فى اقتصاد اسلامي يخلو من الربا :

يترتب على الغاء الفائدة (بعد ثبوت عدم أهميتها) انتهاء عمليات السوق المفتوحة من جانب الحكومات لزيادة أو نقص كمية النقود المعروضة ، ويمكن تقديم الاقتراح الاتي :

أن يزداد عرض النقود فى الدول الاسلامية التي الغت الربا بمعدل أسّي ثابت يعادل نسبة من معدل نمو الدخل .

$$= \frac{dy}{dt} \frac{1}{Y} \quad \text{فلو كان معدل نمو الدخل يعادل}$$

$$= \frac{dM}{dt} \frac{1}{M} \quad \text{ومعدل زيادة عرض النقود يعادل}$$

حيث $Y =$ الدخل القومي

$M =$ كمية النقود المعروضة

$t =$ الزمن

فانه طبقا للاقتراح المذكور يكون : $\delta = \alpha 6$

حيث α نسبة معينة تحددها السلطات النقدية تبعاً لما ينتج عن الدراسات العلمية الخاصة بتحديد العلاقة بين الدخل وكمية النقود المعروضة خلال السنوات السابقة .

ولهذا الاقتراح وجاهته من عدة نواحي :

(١) ينبع هذا الاقتراح من نتائج معادلات الانحدار الواردة بالبحث والتي توضح أن التفضيل النقدي في الدول الاسلامية انما يرجع الي دافعي المعاملات والاحتياط اللذان يعتبران دالة للدخل، وانه لا مكان لدافع المضاربات الوارد في التحليل الكينزي في تحديد دوال الطلب علي النقود في الدول الاسلامية .

(٢) أن اتباع القاعدة المذكورة لايحتاج الي عمليات السوق المفتوحة من جانب حكومات الدول الاسلامية ، وعليه لا مكان لتغيرات سعر الفائدة .

(٣) أن اتباع القاعدة المذكورة سوف يضمن عدم حدوث تضخم الطلب Demand - pull inflation في القطاع النقدي في الدول

الاسلامية .

ثانيا : كيفية محاربة الاكتناز فى اقتصاد اسلامي يخلو من الربا

يترتب على الغاء الفائدة (الربا) فى الدول الاسلامية أن احتمال استطاعة السلطات النقدية اغراء الافراد بالتخلي عن سيولتهم النقدية مقابل الحصول على فائدة لم يعد له وجود ، فكيف يحارب الاتجاه للاكتناز فى هذه الحالة ؟

ان المشكلة ليست صعبة أبدا حيث أن :

- (١) ميل الافراد المسلمين للاكتناز لن يكون كبيرا نظرا لان هوءلاء الافراد يراعون قول الله تعالى : " والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعباب أليم * يوم يحمي عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون " (التوبة ٣٤ ، ٣٥)
وعليه فان تابعي أحكام الشريعة الاسلامية تقل رغبتهم للاكتناز عن غيرهم .
- (٢) لن يكون هناك ميول عالية من جانب المسلمين للاكتناز من أجل دوافع الاحتياطات ، حيث أنهم يعلمون أن الامور مردها ليس للانسان وانما لله عز وجل وحسب قوله تعالى : " وقل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا " (الزخرف ٣٢)
- (٣) يعلم كل مسلم أنه لابد وأن يؤدى فريضة الزكاة فهناك على الاقل ٢٧ آية فى القرآن الكريم يأمر فيها الله تعالى المسلمين بايتاء الزكاة (٢٠) ، ونظرا لان أصحاب الثروات القابلة للانماء سوف يقومون بدفع الزكاة من الاصل نفسه اذا ما قرروا اكنناز أموالهم وعدم

(٢٠) انظر فقه الزكاة لبيوسف القرضاوى .

تشغيلها وبدفع الزكاة عن الارباح اذا قاموا بتشغيلها فان الحافز على الاكتناز فى الاقتصاد الاسلامي يكون أقل منه فى الاقتصاديات غير الاسلامية والعكس صحيح بالنسبة للحافز على تشغيل الاموال (أو الاستثمار) .

(٤) ليس معنى الغاء الفائدة فى الدول الاسلامية انعدام الحافز على تشغيل المدخرات ، فالمدخر المسلم يستطيع استثمار أمواله مباشرة أو عن طريق المشاركة الايجابية (اى التى يصحبها المجهود الشخصي) أو السلبية (التى لا يصاحبها بالضروة المجهود الشخصي للمستثمر) فالاحتفاظ بمدخراته فى شكل سائل يضيع عليه الارباح المتوقعة من هذه المشاركة ، فأرباح المشاركة فى الاقتصاديات الاسلامية يمكن اعتبارها جزاء أو عائد التضحية بالسيولة النقدية بالاضافة الى كونها عائد لتحمل المخاطر .

(٥) واذا افترضنا رغم كل ماتقدم أنه مازال هناك ميولا كبيرة للاكتناز (٢١) فان السلطات النقدية فى الاقتصاديات الاسلامية تستطيع التخفيف من حدة هذه الميول بفرض رسم أو ضريبة على الاموال العاطلة (حسابات البنوك الجارية التى تودع لفترة تزيد على حد معين أو الاوراق النقدية التى يتم تداولها لاطول من فترة معينة أو قيمة الذهب والفضة عند شرائها) . وهذه الضريبة على الاموال العاطلة تكون بالطبع بالاضافة الى فريضة الزكاة الا أنه يمكن تغيير معدلها تبعا للظروف الاقتصادية ، وهذا الاقتراح يعتبر اجراء استثنائي قد لا تحتاج السلطات النقدية الى اللجوء اليه اذا ما نجحت العوامل الاخرى المذكورة أعلاه فى الحد من الاكتناز فى الاقتصاديات الاسلامية .

(٢١) المقصود هنا هو اكتناز مركبي (اى المفهوم الاقتصادى للاكتناز) .

ثالثا : كيف تتم عمليات التمويل عند انعدام الفائدة (أو الربا) ؟

لقد أجاب علي هذا السؤال الكثير من الاقتصاديين المسلمين وكتب عن هذا الموضوع مؤلفات (٢٢) ، وليس هنا المكان للخوض في تفاصيل هذه المؤلفات ، ولكن يمكن تلخيص أهم الآراء الواردة في هذا المجال في الآتي :

١ - تقوم عملية تمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة التي تدر ربحا عن طريق المشاركة في الأرباح (أو الخسائر) بنسبة يتفق عليها بين البنك والمستثمر ، وهذه المشاركة قد لا تكون مجرد مشاركة برأس المال وانما أيضا مشاركة فعلية في ادارة المشروعات ، ويحصل مودعي البنوك الاسلامية (أى المدخرين) علي عائد هذه المشاركة من جانب بنوكهم .

٢ - تخصم الكمبيالات بدون فائدة باستخدام ودائع البنوك التي لا تحصل علي عائد ، ويمكن تأسيس بنوك تجارية خاصة لهذا الغرض يكون مودعيها التجار أنفسهم الذين يتعاملون بهذه الكمبيالات ، كما يمكن تنظيم العملية بحيث يشترط علي الساحب أو المسحوب عليه أو المستفيد أن يكون لديه حسابا جاريا مع البنك قاطع الكمبيالة ، وسوف يستفيد المجتمع من خصم الكمبيالات بدون عمولة حيث أن هذا سوف يؤدي الي انخفاض في التكاليف ومن ثم الاسعار .

(٢٢) انظر مثلا :

A. I. Qureshi, Islam and the Theory of Interest, Lahore, 1967.

S.M. Ahmad; Economics of Islam, Lahore, 1964,

S.A. Siddiqui; Public Finance in Islam, Lahore, 1962.

بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي بعنوان :

الاقتصاد الاسلامي .

٣ - تمويل السلع الاستهلاكية المعمرة والمنازل اما بمعرفة منشآت تمويل متخصصة لهذا الغرض يمتلكها الافراد وتعمل كجمعيات تعاونية بحيث تتبع نظاما يسمح لاعضائها الحصول علي القروض بدون فوائد ولكن طبقا للائحة معينة، ويمكن أن تمويل هذه السلع باستخدام مبدأ الفرص البديلة وهو مبدأ قدمه صاحب هذا البحث في بحث آخر ويتلخص في أن يعامل البنك المقترض لغرض شراء سلعة استهلاكية نفس المعاملة التي يعامل بها المقترض لغرض استخدام الاموال تجاريا ، فيختار المقترض نوع معين من التجارة ويطلب من البنك أن يشارك معه بنفس النسبة التي يشارك معها هذه التجارة (٢٢) .

أيضا هناك أسلوب المربحة الذي يستخدم حاليا بالنسبة للسلع الاستهلاكية

٤ - تمويل المشروعات الحكومية غير التجارية اما من الايراد العام أو من ضرائب متخصصة لاغراض معينة أو من ايرادات المشروعات التي تملكها الحكومة ، أما بالنسبة للحروب (ان كانت شرعية) فان مواجهتها تتم عن طريق تمويل للجهاد (طوعا أو كرها) بالارواح والاموال حيث قال تعالى : " ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم " (التوبة ١١١)

(٢٢) انظر :

M.M. Metwally., "Financing Housing and Consumer Expenditure in An Islamic Economy: An Opportunity Cost Approach", Discussion paper, University of Queensland, Australia, 1983.

٥ - يطبق مبدأ تحريم الربا فى العلاقات الدولية بين الدول الاسلامية وغير الاسلامية ويمكن تقديم المقترحات الاتية :

أ) اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية يكون عن طريق الاستثمارات المباشرة Direct Foreign Investment أو القروض بدون فوائد Interest-Free Loans أو المنح Grants وهناك الكثير من المزايا للاستثمار الاجنبى المباشر تسردها معظم كتب التنمية الاقتصادية (٢٤) ، ويمكن التغلب على مشاكل هذا النوع من الاستثمار (كخلق اقتصاد مزدوج Dualistic Economy واحتمال خلق ضغط على ميزان المدفوعات اذا تم تحويل أرباح زائدة الى الخارج والتدخل فى الشؤون السياسية الداخلية للدولة المقترضة) باستخدام شروطا واجراءات مناسبة .

(٢٤) يمكن تلخيص أهم هذه المزايا فى :

- ١ - تخفيف العبء على دافعي الضرائب حيث يقل الضغط على المواطنين لتحقيق الادخار الاجبارى .
- ٢ - نظرا لان الاستثمار الاجنبى المباشر يتوقف لحد كبير على الربحية فانه سوف يستخدم فى المشروعات الاكثر انتاجية (ويا حبذا لو تأكدت الدولة المضيفة لهذا المال أن هذه المشروعات تحقق التنمية المرجوه
- ٣ - غالبا مايصحب الاستثمار المباشر أساليب انتاجية جديدة ومهارات أو خبرات ادارية ، الامر الذى لايتحقق فى حالة القروض .
- ٤ - غالبا مايستخدم جزءا كبيرا من أرباح الاستثمار المباشر فى عمليات التوسع والتجديد وفى المشروعات الاخرى ذات الصلة بالمشروع الاصلي .
- ٥ - حيث أنه لا يوجد سعر فائدة ثابت على الاستثمارات المباشرة فانه لن يكون هناك ضغط على ميزان مدفوعات الدول المستلمة فى فترات الكساد .
- ٦ - ان مرونة دفع الارباح تفضل بكثير عن الجمود الذى يخلقه دفع سعر الفائدة الثابت والذى لايتغير تبعا لتغير الظروف الاقتصادية .
- ٧ - كثيرا مايجذب رأس المال الاجنبى رأس المال الوطنى فى المشاركة فى عملية الاستثمار مما يشجع التجميع الرأسمالى المحلى .
- ٨ - كثيرا مايؤدى الاستثمار المباشر الي اضافة حقيقية للقوة الانتاجية Productive Capacity للبلد المستوردة على العكس من القروض التى تستخدم فى أغراض غير انتاجية .

ب - حيث أن عددا من الدول الاسلامية (الدول المنتجة للنفط) تتمتع بفائض رأسمالي فيمكن استثمار هذا الفائض عن طريق المشاركة فى مشروعات التنمية المختلفة فى الدول الاسلامية المحتاجة ، وبهذا يتحقق الهدف للمقرض والمقترض باستخدام الاموال بدون ربا .

رابعا : كيف تتم عملية محو الربا فى الدول الاسلامية ؟

لما كان سعر الفائدة عديم الاهمية فى اقتصاديات الدول الاسلامية المعاصرة كما وضع التحليل الاحصائي الوارد فى هذا البحث فان الغائه لتحقيق اقتصاد اسلامي لن يكون بهذه الصعوبة ويمكن تقديم المقترحات الاتية :

- (١) تتسع تدريجيا البنوك الاسلامية على حساب البنوك غير الاسلامية .
- (٢) تطلب السلطات النقدية من البنوك غير الاسلامية فى الدول الاسلامية أن تتبع مبدأ المشاركة عند القيام بعمليات التمويل .
- (٣) تلغى الفائدة على جانب الخصوم (أى الودائع) ويحل محلها الاشتراك فى ربحية البنك التي بدورها تنتج عن المشاركة فى أرباح الاستثمارات .
- (٤) يشجع الافراد على القيام بعمليات الاستثمار المباشر أو تكوين الشركات المساهمة أو المشاركة مع البنوك الاسلامية .
- (٥) تشجيع قيام سوق للاوراق المالية تحقق السيولة النقدية للمسلمين المستثمرين بشرط أن لاينتج عنها المقامرات والمضاربات التي تملأ أسواق الاوراق المالية فى الدول غير الاسلامية، وقد قام الباحث فى بحث آخر بوضع نموذج نظرى وعملي لكيفية قيام وآداء هذه السوق (٢٤)

(٢٤) انظر :

M.M. Metwally., "The Role of the Stock Exchange in an Islamic Economy", Discussion paper; University of Queensland, 1983.

(٧) الخلاصة

استخدم هذا البحث أسلوب التحليل القياسي في تقييم الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في اقتصاديات الدول الإسلامية المعاصرة .

وقد أوضحت معادلات الانحدار أن سعر الفائدة لايلعب أى دور هام فى أسواق النقد أو أسواق السلع فى الدول الإسلامية على عكس الحال فى الدول غير الإسلامية ذو مراحل النمو والهيكل الاقتصادية المتشابهة .

فمعادلات انحدار الطلب على النقود ومعادلات انحدار الطلب على الاستثمار تشير الى عدم مرونة هذه المتغيرات بالنسبة لسعر الفائدة فى الدول الإسلامية وعليه فان الغاء الفائدة (أو الربا) كخطوة لتحقيق اقتصاد اسلامي لن يؤدى الي تصدعات فى هيكل أو أداء اقتصاديات المجتمعات الإسلامية القائمة .

وقد قدم البحث حلولاً واقترحات وخطة عمل بخصوص أداء الاقتصاديات الإسلامية بعدالغاءها للربا تتعلق بكيفية تغيير عرض النقود ومحاربةالاكتناز وتمويل الاستثمارات واجتذاب المدخرات .

ونسأل الله تعالى التوفيق ، ، ،

- القرآن الكريم
- الاقتصاد الاسلامي
- : بحوث مختاره من المؤتمرات العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي (المركز العالمي لبحاث الاقتصاد الاسلامي ، جدة ١٩٨٠)
- أبو الاعلي المودودي
- : الاسلام ومعضلات الاقتصاد ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٧ م
- سيد قطب
- : تفسير آيات الربا ، دار الشروق بيروت ١٩٧٣ م
- عيسى عبيده
- : بنوك بلا فوائد ، دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٧٦ م
- الربا ودوره في استغلال موارد الشعوب ، دار الاعتصام ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م
- وضع الربا في البناء الاقتصادي ، دار الاعتصام ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ م
- العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة دار الاعتصام ، نوفمبر ١٩٧٦ م
- محمد البهي
- : الاسلام والاقتصاد ، مكتبة وهبه القاهرة فبراير ١٩٧٦
- محمد الغزالي
- : الاسلام والاضاع الاقتصادية ، دار الكتب الحديثة القاهرة ، الطبعة السادسة ١٩٦٣ م
- محمد شوقي الفنجري
- : الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٨ م
- محمد شوقي الفنجري
- : ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية وأهمية الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٨ م
- نور الدين عنتر
- : المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الاسلام ، مؤسسة الرسالة ١٩٧٧ م
- يوسف القرضاوى
- : فقه الزكاة ، مجلدان ، مؤسسة الرسالة ١٩٧٧ م

REFERENCES

- Ahmad, S.M., Economics of Islam., Sh. Muhammad Ashraf: Lahore, Pakistan (1964).
- Ali, A.Y., The Meaning of Illustrious Qur'an , Sh. Muhammad Ashraf; Lahore (1957)
- Ansari, M.F., The Qur'anic Foundations and Structure of Muslim Society, Vols. 1 & 2 , Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1965)
- Aristotle, Politics, translated by Benjamin Jowett, Oxford Clarendon Press London (1905)
- Baumol, W.J. "The Transactions Demand for Cash: An Inventory Approach" The Quarterly Journal of Economics, Vol. 66, November, pp. 545-556 (1952)
- Bischoff, C.W. "Business Investment in the 1970's: A Comparison of Models" Brooking Papers of Economic Activity, 1:71.
- Bohm-Bawerk, The Positive Theory of Capital, translated by W.Smart, Kelley & Macmillan, New York (1957)
- Boulakia, J.D., "Ibn Khaldun: A Fourteenth Century Economist" Journal of Political Economy, Vol. 79, pp. 1105-18, (1971)
- Cassel, G., The Nature and Necessity of Interest, Kelley and Macmillan, New York (1957)
- Goldfield, S.M., "The Demand for Money Revisited" Brooking Papers on Economic Activity, 3, pp. 577-638 (1973)
- Henry, L., History of Economic Thought, Macmillan, New York (1920)
- Jogenson, D.W., "Econometric Studies of Investment Behaviour: A Survey" Journal of Economic Literature, December (1971)
- Karim, A.M.F., Al-Hadis: Mishkat-Ul-Masabih, Calcutta, (1939)
- Koyck, L.M., Distributed Lags and Investment Analysis, North Holland, London (1954)
- Keynes, J.M., The General Theory of Employment, Interest and Money, Harcourt Brace and Company: New York (1936)
- Khaldun, Ibn., The Muquaddimah: An Introduction to History, Translated by F. Rosenthal, Random House, New York (1967)

- Lerner, A.P., "Alternative Formulations of Theories of Interest" The Economic Journal, June, pp. 211-230 (1938)
- Marshall, A., Principles of Economics, 8th ed., Macmillan: London (1961)
- Maududi, A.A. The Islamic Law and Constitution, Islamic Publication Ltd., Lahore (1969)
- Laidler, E.W., The Deman for Money, 2nd ed. Harper & Row, London, (1977)
- Metwally, M.M., Macroeconomic Models of Islamic Doctrines., J.K. Publishers, London (1981)
- , "Towards A General Theory of Employment and Prices for Islamic Economies" Papers and Proceedings of the Islamic Cultural Studies Conferences, North Brisbane College of Advanced Education, Brisbane, Australia (1979)
- , "Fiscal Policy in an Islamic Economy", The International Conference on Islamic Economics, Islamabad, Pakistan (1981)
- , "A Behavioural Model of An Islamic Firm"., International Center for Research in Islamic Economics, Jeddah, Saudi Arabia (1981)
- , "General Equilibrium and Macroeconomic Policies in an Islamic Economy" The Journal of Research in Islamic Economics, Vol. 1, No.1, (1983)
- , "Financing Housing and Consumer Expenditures in an Islamic Economy" Discussion Paper, The Department of Economics, University of Queensland, Australia (1983)
- , "The Role of the Stock Exchange in an Islamic Economy" Discussion Paper: Department of Economics, University of Queensland (1983)
- , "A Representative Rate of Profit as a Substitution for the Rate of Interest in an Islamic Economy" The Middle-East Economic Research Unit, University of Queensland (1982)
- , "The IS-LM Framework and Islamic Economic Thought" The Middle-East Economic Research Unit, University of Queensland (1982)
- Ohlin, B., "Some Notes on the Stockholm theory of Savings and Investment" The Economic Journal, Vol. 47, pp. 241-9 (1937)

- Plato, The Laws, Manchester University Press, Manchester (1921)
- Qureshi, A.I., Islam and the Theory of Interest, Sh. Muhammad Ashraf, Lahore (1967)
- Ricardo, D., Principles of Political Economy and Taxation, Kent: London (1911)
- Rodinson, M., Islam and Capitalism, Translated by Brian Pearce, The Chancer Press, Suffolk (1974)
- Sharif, M.R., Islamic Social Framework, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1963)
- Sherwani, H.K., Studies in Muslim Political Thought and Administration, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore, (1968)
- Siddiqui, S.A., Public Finance in Islam, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1962)
- Whalen, E.L., "A Rationalisation of the Precautionary Demand for The Quarterly Journal of Economics, 80, May pp. 314-324 (1966)

